عندما تصبح الزيادة نقصا

د. نادر رياض

دمعت العين وأدمى الفؤاد مع تعالى صيحات البعض مهللة بأن العائد من حصيلة بيع أراضى مصنع الحديد والصلب الشاسعة المملوكة للدولة والذى خضع لقرار التصفية مؤخرا سيعود على الدولة بالمليارات وكأن فى ذلك الفوز العظيم . ولو كان الأمر كذلك وأن مقياس بيع الأصول والعائد منها هو الفيصل والمعيار الوحيد لبيعت الأراضى الزراعية بأسعار الأراضى السكنية لينعم البعض بفوز عظيم آخر وتتلاشى الأراضى الزراعية .

ولكم نادينا نحن رجال الصناعة الذين تم تعيينهم من قبل أول وزارة قطاع أعمال تم إنشاؤها، متطوعين بلا أجر بمجالس إدارات الشركات القابضة الصناعية بغرض المساهمة فى إنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من شركات قطاع الأعمال العام الصناعية وتحويلها من الخسارة إلى الربحية، حيث نجحنا فى إنقاذ جانب من تلك الشركات ولم نتمكن من إنقاذ جانب آخر، وذلك لنقص الإرادة المالية والسياسية لصناع القرار آنذاك فى تمويل ذلك التحول ، إذ إن تحويل المسار من الخسارة إلى الربحية يستلزم ضخ استثمارات رأسمالية دون أن يكون فى ذلك ثمة بدعة أو غرابة .

ولكم بحت حناجرنا بالنداء بأن عائدات تصفية الشركات الصناعية التى يتخذ قرار بتصفيتها يجب أن يعاد ضخها بذات القطاعات الصناعية أو المثيلة الأخرى حتى يسهم ذلك فى تحويل مسارها من الخسارة إلى الربحية .

ولقد سعدنا مؤخرا باستجابة الدولة لنداء الخبراء الصناعيين الذين كنت أحدهم بإنقاذ مجمع الألومنيوم بنجع حمادى والذى كان مكبلاً بالأعباء والخسائر، وعلت الأصوات آنذاك مطالبة بهدم ذلك الصرح العظيم بدعوى عدم الربحية وتراكم الخسائر عليه بما فى ذلك من رؤية قاصرة عن الإلمام بالمقومات الصناعية من كافة جوانبها. يندرج هذا الصرح الصناعى العملاق تحت نوعية الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة الكهربائية شأنها شأن جميع الصناعات التحويلية العاملة فى تنقية خام الألومنيوم المستخرج أحفورياً من الأرض والمتوافرة بكثافة خاماته فى مصر . وكم أثلجت صدورنا نحن الصناعيين الذين طالما نادينا بالاسترشاد بالنموذج الصناعى الألمانى المطبق فى مثل هذه الصناعات بإتاحة الطاقة الكهربائية الليلية لها بقيمة منخفضة تصل إلى ٥٠٪ من أسعار الطاقة المتاحة نهاراً باعتبار أن هناك فائضاً من الطاقة الكهربائية متاحا ليلاً لا يتم الاستفادة منه. ولا عجب أنه بتطبيق تلك القاعدة الرشيدة يتحول مجمع الألومنيوم بنجع حمادى من الخسارة إلى الربحية فى ذات توقيت التطبيق الجديد.

أما وقد اتخذ قرار تصفية مصنع الحديد والصلب المملوك للدولة والذى كان ضمن الصروح التى أنشأتها مصر من عهود مضت تحقيقا للحلم المصرى للزعيم جمال عبدالناصر والعظيم الدكتور مهندس عزيز صدقى وجموع الشعب المصرى التى سارعت باقتناء أسهم ذلك الصرح الصناعى عندما كانت قيمة السهم آنذاك أربعة جنيهات مصرية التى لم تفقد الثقة ولم تذرف الدمع وظلت صابرة عندما انهارت قيمة هذه الأسهم لتصبح قروشا قليلة، على اعتبار أن لهذا الصرح كل المقومات الصناعية للربحية مرة أخرى إن توافرت له القيادة الصناعية المدعومة بالرؤية الرشيدة ماليا، حبذا وان خامات الحديد متوافرة فى جبال أسوان، وان قلت نسبة تركيزها عن القيمة الاقتصادية فان ذلك قابل للتصحيح بإضافة نسبة لا تزيد على ١٥٪ من خامات مركزة يتم استيرادها من الخارج تحسيناً لنسبة التركيز لحين إنشاء آلية تعمل على تركيز الخام المصرى وهى عملية لها كلفتها.

والسؤال الذى نطرحه الآن: أليست هذه الأراضى الشاسعة التى تقع عليها أطلال مصنع الحديد والصلب، ملكاً للدولة وبمعنى أدق ملكاً للقطاع الصناعى التخصصى للحديد والصلب؟.

إذا كان الأمر كذلك فلا يجب ولا يجوز تخصيص هذه الأراضى لغير الأغراض الصناعية، وإن أردنا أن نكون أكثر تحديداً، فلنا أن ننادى بأن يكون استخدام تلك الأراضى لإقامة صرح صناعى مملوك للدولة لإنتاج الحديد والصلب بكافة منتجاته التقليدية والتخصصية والحديثة مع استخدام أحدث وسائل الإنتاج وتحقيق معايير الجودة، بالإضافة لإنشاء مركز بحوث وتطوير خاص بالمعادن الحديدية يعمل على مراقبة وتوكيد جودتها مع إتاحة القدرات البحثية الساعية للتطوير ومواكبة التحديث.

ختاما عار علينا اليوم أن تموت لنا صناعة من صناعات البنية الأساسية المملوكة للدولة وتصبح نسيا منسيا ولا نقيم عوضا عنها ما هو أفضل وأعلى شأنا، خاصة ونحن نعيش عهد جديد فى ظل الدولة الحديثة، بينما نجحت صناعات فى نفس المجال يملكها أفراد حققوا منها أرباحاً طائلة لا نحسدهم عليها ونتمنى لهم المزيد. بينما يد الدولة القوية التى نعرفها قادرة على تحقيق كافة الطموحات اللازمة لبناء القدرة التنافسية لصناعات البنية الأساسية محلياً وعالميا وعلى رأسها صناعة الحديد والصلب مازالت تنتظر قراراً حاسماً بالانطلاق.

وها نحن الجيل الذى شهد بعضا من عصر الملك فاروق وثورة يوليو عبورا بعصر السادات وعصر مبارك وعايش من النجاحات والإخفاقات الكثير، إلا أنه بقى ثابتا على وطنيته وانتمائه لمصر الوطن والقدوة وصولا إلى ما نحياه اليوم من عصر الرئيس السيسى الذى أحيا فينا الشعور بأن مصر قادرة على استعادة أمجادها والوقوف فى مصاف الدول الكبرى ذات السيادة معطية المثل والريادة لتجمع دول جامعة الدول العربية فى التحرك معها مرة أخرى فى تكامل ليكتسب وزنا سياسيا واقتصاديا يؤهله ليتبوأ مكانته بين الدول المتقدمة.

■ رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى
www.naderriad.com